



بسم الله الرحمن الرحيم دورة القواعد الرجالية الدرس الثامن عشر

يتناول هذا المقطع مسألة وثاقة الراوي إذا وقع في سند حكم عليه بالصحة:

- بعض العلماء قالوا: إذا حُكم على السند بالصحة فهذا يكشف عن وثاقة جميع رجاله غير المستثنين.
مثال: ابن الوليد حكم بصحة روايات محمد بن أحمد بن يحيى باستثناء روايات أشخاص معينين. وبناءً على ذلك، يُستفاد أنّ من لم يُستثنى يُعد ثقة.
- الاعتراض: حكم الأعلام بصحة الرواية قد يعني العمل بها لقرائن خاصة، لا لكون جميع الرواة ثقات.
- الرد: هذا الاعتراض غير تام في كلام ابن الوليد، لأنه استثنى أشخاصاً لا روايات بعينها، مما يدل أنّ نظره إلى الرواة أنفسهم لا إلى القرائن.
- السيد الخوئي اعترض قائلاً: لعل ابن الوليد اعتمد على أصالة العدالة، أي أنّ كل مؤمن لم يظهر منه فسق تُقبل روايته.
- أُجيب بأن هذا الاحتمال يُدفع بكلام ابن نوح، الذي صرح بعدالة من يروي عنهم محمد بن أحمد بن يحيى، وبخاصة محمد بن عيسى بن عبيد، حيث علّل بوصفه بـ "ظاهر العدالة والوثاقة".
- مع ذلك، النتيجة أنّ كلا البيانين (الاعتماد على الاستثناء كاشف عن الوثاقة المطلقة، أو كلام ابن نوح كافٍ لإثباتها) غير تامّين، لأنّ التعليل بـ "ظاهر العدالة" لا يمنع أن غيره كان على ظاهر الفسق، فلا يجري أصل العدالة فيهم.



مرکز مجرب از امام صادق علیه السلام

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv

ImamSadiq.tv